

Distr.: General  
12 June 2020  
Arabic  
Original: English



## اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة 399

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة 4 شباط/فبراير 2020، الساعة 15:00

الرئيس المؤقت: السيد غوتيريش . . . . . (الأمين العام للأمم المتحدة)

الرئيس: السيد نيانغ . . . . . (السنغال)

## المحتويات

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب

كلمة الأمين العام

كلمة الرئيس

كلمة المراقب عن دولة فلسطين

إقرار برنامج العمل لعام 2020

النظر في مفاهيم المؤتمرات والأنشطة السنوية القادمة

أنشطة اللجنة الأخيرة والمقبلة

مستجدات يقدّمها الأعضاء والمراقبون في اللجنة بشأن أنشطتهم المتعلقة بقضية فلسطين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section ([dms@un.org](mailto:dms@un.org)).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

20-01644 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15:00.

## إقرار جدول الأعمال (A/AC.183/2020/L.1)

1 - أقر جدول الأعمال.

## انتخاب أعضاء المكتب

2 - الرئيس المؤقت: دعا اللجنة إلى نظر في الترشيحات لمنصب رئيس اللجنة ونواب الرئيس ومقرر اللجنة.

3 - وتلقت أمانة اللجنة الترشيحات التالية: السيد نيانغ (السنغال) لإعادة انتخابه في منصب الرئيس؛ والسيدة راز (أفغانستان)؛ والسيدة رودريغيز أباسكال (كوبا)، والسيد دجاني (إندونيسيا)، والسيد غيرتسه (ناميبيا)، والسيد إرميدا كاستيو (نيكاراغوا) لإعادة انتخابهم، بصفتهم النواب الخمسة للرئيس. وقد وافقت السيدة راز أيضاً على تولي منصب المقررة بالنيابة حتى يُرشح عضو آخر في اللجنة لهذا المنصب.

4 - وانتُخب بالتركية كل من السيد دجاني (إندونيسيا)، والسيد غيرتسه (ناميبيا)، والسيد إرميدا كاستيو (نيكاراغوا)، والسيدة راز (أفغانستان)، والسيدة رودريغيز أباسكال (كوبا).

5 - وتولى السيد نيانغ (السنغال) رئاسة الجلسة.

## كلمة الأمين العام

6 - السيد غوتيريش (الأمين العام): قال إن الجمعية العامة اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر 2019 جميع القرارات التي أوصت بها اللجنة بشأن قضية فلسطين، بما في ذلك القرار المتعلق بولايتها. وكان ذلك إعادة تأكيد لكيفية ترسيخ عمل اللجنة بقوة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأثنى على اللجنة لالتزامها الراسخ بإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال.

7 - وقد حُدد موقف الأمم المتحدة من حل الدولتين، على مر السنين، بواسطة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة التي تلتزم بها الأمانة العامة. وظلت الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على حل نزاعهم على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية، وتحقيق رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، ضمن الحدود المعترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967.

8 - وقال إن حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يظل هو مفتاح السلام المستدام في الشرق الأوسط. وتستمر أصداء النزاع إلى ما هو أبعد من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، ويظل يسهم في تغذية نزعة التطرف في جميع أنحاء المنطقة. وهذا هو السبب في أن الأمم المتحدة تكرر إصدار تحذيراتها من أي إجراءات من شأنها أن تقضي على إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافياً على أساس حل الدولتين، وتتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويشمل ذلك توسيع وتسريع أنشطة الاستيطان غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك عمليات المستمرة لهدم ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين وعمليات الإخلاء.

9 - وقد أوضحت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً أن القدس لا تزال مسألة من مسائل الوضع النهائي، وأن مستقبل المدينة لا يمكن حله إلا على أساس القانون الدولي ومن خلال المفاوضات بين الطرفين. وفي غضون ذلك، يجب نسيان المعاناة الإنسانية التي استمرت في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك محنة مليوني فلسطيني يعيشون في قطاع غزة، الذين ما فتئوا يعيشون في ظروف اجتماعية اقتصادية رهيبة.

10 - وبدأت المشاريع التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى تحقيق قدر من الانفراج، ولكن هناك الكثير الكثير مما يتعين القيام به. وأي قدر من الدعم الإنساني أو الاقتصادي لن يحل لوحده الوضع القائم في غزة أو الصراع بوجه عام. فغزة في نهاية المطاف بحاجة أيضاً إلى حل سياسي. كما يجب تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص من غزة وإليها، بغية رفعها في نهاية المطاف.

11 - ومن الأهمية بمكان أن تستمر الجهود المبذولة بقيادة مصر لتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. ودعا القادة الفلسطينيين إلى العمل بشكل بناء مع مصر والجهات الأخرى من أجل تعزيز المصالحة بين الفلسطينيين، ودعا كذلك الدول الأعضاء إلى تأمين تمويل موثوق به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لكي يتسنى لها أن تواصل العمل الحيوي الذي تؤديه لصالح اللاجئين الفلسطينيين.

12 - واستطرد قائلاً إن إجراء الانتخابات العامة التي طال انتظارها في دولة فلسطين، بما في ذلك القدس الشرقية، سيكون خطوة حاسمة نحو إضفاء شرعية متجددة على المؤسسات الوطنية وإعادة توحيد الشعب الفلسطيني في ظل حكومة وطنية فلسطينية شرعية وديمقراطية.

من بينهم أطفال. كما كان لأزمة تمويل الأونروا أثر سلبي، لذلك حث الدول الأعضاء على دعم هذه الوكالة حتى تتمكن من مواصلة تنفيذ ولايتها.

16 - وأضاف قائلاً لقد حان الوقت لتسخير العمل الدولي في سبيل دعم حل الدولتين باعتباره الخيار الوحيد القابل للتطبيق لضمان الأمن والسلام والاستقلال والسيادة للإسرائيليين والفلسطينيين. وينبغي استئناف عملية السلام ابتداءً بروح تعددية الأطراف على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، على أن تُطرح على طاولة المفاوضات قضايا المستوطنات ووضع القدس واللجئين والأمن وغزة. ودعا اللجنة الرباعية ومجلس الأمن والدول ذات النفوذ في المنطقة إلى العمل من أجل تحقيق هذه الغاية من خلال الأطر القائمة، مثل خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام واتفاقات أوسلو ومبادرة السلام العربية، بهدف إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة يكون لديها مقومات البقاء داخل حدود معترف بها ومضمونة دولياً، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن.

#### كلمة المراقب عن دولة فلسطين

17 - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): شكر اللجنة على العمل الذي قامت به خدمة لقضية الشعب الفلسطيني، وأعرب عن سروره لسماع الأمين العام يكرر موقفه الداعم لحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء الاحتلال وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

18 - وأوضح أن دولة فلسطين تبذل الجهود لمواجهة العدوان السياسي لحكومة الولايات المتحدة على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بعد قرار الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس، في انتهاك واضح للقانون الدولي ومجلس الأمن القرارات، والإعلان الأخير عن خطة الولايات المتحدة المقترحة لإسرائيل وفلسطين. وتقترح هذه الخطة، التي لم تشر إلى دولة فلسطين كدولة ذات سيادة، أن تكون عودة اللاجئين الفلسطينيين مرهونة بموافقة إسرائيل، وأن تكون القدس موحدة تحت السيطرة السيادية لإسرائيل وأن يتم إجراء تغييرات على الوضع التاريخي القائم في الحرم القدسي الشريف. ورداً على الخطة، التي كانت خطة ضد السلام لا خطة من أجل السلام، تعمل دولة فلسطين مع القيادة الفلسطينية الموسعة لترسيخ الوحدة الوطنية. كما كانت هناك خطط لإرسال وفد رفيع المستوى من منظمة التحرير

وكما قال المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مؤخراً لمجلس الأمن، فالأمل معقود على أن يصدر رئيس دولة فلسطين عما قريب المرسوم الذي يحدد الجدول الزمني للانتخابات التشريعية والرئاسية، وأن تسمح إسرائيل أيضاً بالتصويت في القدس الشرقية.

13 - واحتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، لا بد من التزام متجدد للتشبيث بقيم ميثاقها باعتباره إطاراً مشتركاً للتعاون لإعمال حقوق الأجيال المقبلة من الإسرائيليين والفلسطينيين. وقال إنه ملتزم هو والأمم المتحدة التزاماً تاماً بسلام عادل وشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي وحل الدولتين.

#### كلمة الرئيس

14 - الرئيس: قال إنه بالرغم من أن معايير الحل النهائي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني قد حددت بوضوح وأنها باتت معروفة لدى جميع الجهات الفاعلة، فإن الأفق السياسي لم يكن أبداً بهذا الغموض. وبعد مرور 71 عاماً على اتخاذ الجمعية العامة القرار 181 (د-2) و 25 سنة بعد توقيع اتفاقات أوسلو، التي كان من المفترض أن تؤدي إلى استقلال الشعب الفلسطيني، ظل الواقع على الأرض متقلباً ويوجي بشكل متزايد بأن دولة واحدة آخذة في الظهور. وفي هذا السياق، لا بد من حل نهائي من أجل التصدي للتحديات التي تتجاوز منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الإرهاب والتطرف العنيف والفقر والاستبعاد.

15 - وقال إن اللجنة، الملتزمة التزاماً راسخاً بالتوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين، تُدين جميع أشكال العنف والتخريب على الكراهية، بغض النظر عن الجناة أو دوافعهم. وعلى الرغم من اتخاذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، فإن النشاط الاستيطاني غير القانوني مستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأفضل طريقة للتوصل إلى سلام وأمن مستدامين هي أن يتخلى الطرفان عن جميع أشكال العنف وسياسات الأمر الواقع وأن يعودا إلى طاولة المفاوضات، بهدف التوصل إلى حل شامل يمنح لكل طرف الحق في دولة ذات سيادة. وينبغي الإبقاء على الوضع الراهن في القدس ريثما تُحل جميع قضايا الوضع النهائي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة ومصر تعملان منذ عام 2014 للحفاظ على وقف إطلاق النار في غزة، فإن خطر اندلاع الأعمال القتالية للمرة الرابعة لا يزال يلوح في الأفق، حيث تسبب تصاعد العنف في آذار/مارس 2019 في وقوع عدد كبير من الضحايا،

## النظر في مفاهيم المؤتمرات والأنشطة السنوية القادمة

26 - الرئيس: قال إن اللجنة ستعظم مؤتمراً دولياً في كوالالمبور يومي 28 و 29 شباط/فبراير 2020 تحت شعار "دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني". وسيضم المؤتمر أصحاب المصلحة للمساعدة على تعزيز الترويج لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وبث الوعي بالسياسات والعمليات الجارية لدعم القضية الفلسطينية. وفي 2 و 3 آذار/مارس 2020، سيزور وفد من اللجنة الهند لبحث كيفية المضي نحو حل سلمي لقضية فلسطين وتحسين التنسيق في مشاريع بناء القدرات لدولة فلسطين، ولا سيما في السياق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

## أنشطة اللجنة الأخيرة والمقبلة

27 - الرئيس: قال إن قرار الجمعية العامة 11/74 بشأن تسوية سلمية لقضية فلسطين قد اتخذ بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر 2019، مما يدل على أن هذه القرارات متجذرة بقوة في المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أكد القانون الدولي أهمية العمل الذي تقوم به اللجنة لدعم القضية الفلسطينية. وفي 21 كانون الثاني/يناير 2020، أثناء مناقشة مفتوحة أجراها مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، أدلت الممثلة الدائمة لأفغانستان ونائبة رئيس اللجنة بكلمة باسم اللجنة طلبت فيها اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة قضية فلسطين.

28 - وستعقد شعبة حقوق الفلسطينيين اجتماعها الإعلامي السنوي للمنوبين في 14 شباط/فبراير 2020، مع التركيز على ولاية اللجنة وعملها، وستعظم اللجنة منتدى بشأن قضية فلسطين في السياق الحالي لعدم الاستقرار الجيوسياسي في 2 نيسان/أبريل 2020. كما سيعقد اجتماع مغلق حول الاتصالات الاستراتيجية بشأن فلسطين لفائدة موظفي الخدمة المدنية والإعلاميين.

## مستجدات يقدمها الأعضاء والمراقبون في اللجنة بشأن أنشطتهم المتعلقة بقضية فلسطين

29 - السيدة راز (أفغانستان): قالت إن بلدها عمل خلال العام الماضي داخل اللجنة للتوعية بالحاجة الملحة إلى إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأردفت قولها إن أفغانستان تدافع عن حقوق فلسطين غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وقد دافعت عنها في العديد من المنتديات والمنابر، بما في ذلك خلال الاجتماع الطارئ

الفلسطينية إلى قطاع غزة لاتخاذ قرار بشأن استراتيجية لمواجهة العدوان السياسي على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

19 - وقال إن الوزراء رفضوا، في اجتماع عقدته جامعة الدول العربية مؤخراً، الخطة التي اقترحتها الولايات المتحدة والتي يعتقدون أنها ستديم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بإعطاء إسرائيل ترخيصاً بضم 30 في المائة على الأقل من الضفة الغربية المحتلة، وكذلك جميع المستوطنات، بما في ذلك في القدس الشرقية، من بين إجراءات أخرى. وخلال الاجتماع، وافق الوزراء بالإجماع على اقتراح بشأن القضية قدمه الوفد الفلسطيني، واتخذت منظمة التعاون الإسلامي موقفاً مماثلاً مناهضاً للخطة في الاجتماع الوزاري الأخير. وكان من المعتزم أن يخاطب الرئيس محمود عباس مجلس الأمن في نيويورك، حيث يسعى وفد دولة فلسطين للحصول على أوسع دعم ممكن لمشروع قرار بشأن قضية فلسطين. وقال إن الدفاع عن تعددية الأطراف والعدالة والقانون الدولي وضمان أن يعود أولئك الذين حادوا عن توافق الآراء العالمي إلى جادة الصواب، مسؤولية جماعية.

20 - الرئيس: رحب بالسيد كويّار سواريز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، والسيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، والسيد السني (ليبيا)، والسيدة فرايزير (مالطة)، الذين شغلوا مناصبهم في المقر مؤخراً، وقال إنه تلقى رسالة من رئيس الجمعية العامة (A/74/671) ينقل فيها قرار حكومة أوكرانيا القاضي بإنهاء عضويتها في اللجنة، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2020.

21 - واعتبر أن اللجنة تود أن تحيط علماً بقرار حكومة أوكرانيا.

22 - وقد تقرر ذلك.

## إقرار برنامج العمل لعام 2020 (A/AC.183/2020/L.2)

23 - الرئيس: قال في سياق عرضه لمشروع برنامج عمل اللجنة المبسّط لعام 2020 (A/AC.183/2020/L.2)، إن الفرع الأول من الوثيقة يتضمن لمحة عن ولايتي اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، كما وردتا في قراري الجمعية العامة 10/74 و 12/74؛ ويستعرض الفرع الثاني أنشطة اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين؛ ويتناول الفرع الثالث الاستعراض والتقييم المستمرين لبرنامج العمل.

24 - واعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع برنامج العمل.

25 - وقد تقرر ذلك.

على وسائل التواصل الاجتماعي، وتُطلعهم على موقفها من أجل تعزيز قضية الشعب الفلسطيني.

33 - **السيدة مدللي (لبنان):** قالت إنه بالنظر إلى الخطر الجديد الذي تشكّله خطة الولايات المتحدة المقترحة لإسرائيل وفلسطين، من الضروري تكثيف الجهود لضمان تمتع الشعب الفلسطيني بحقه في بناء دولة مستقلة تتوفر لها مقومات الحياة. فالدفاع عن شعب فلسطين وحقوقه غير القابلة للتصرف هو دفاع عن حقوق الإنسان والشرعية، ولذلك فهي مسألة تهم جميع البلدان. وبمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، من الضروري تجديد التضامن مع الشعب الفلسطيني تمثيلاً مع ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يعيد تأكيد أهمية العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن مصادر القانون الدولي المختلفة.

34 - وقالت إنه من الضروري أيضاً تعزيز دور ومسؤوليات اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين في الوقت الذي تشكك فيه بعض البلدان في دور هاتين الهيئتين، بما في ذلك في الجمعية العامة. غير أن الاحتلال مستمر والانتهاكات توثق، ودور اللجنة هو بحث الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل. لذلك من الضروري إعادة تأكيد مقاصد اللجنة وأهدافها، وتعزيز حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولا سيما الحق في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتشجيع حل الدولتين.

35 - وفي ما يتعلق بالتطورات الأخيرة الناجمة عن الإعلان عن الخطة المقترحة للولايات المتحدة، أوضحت أن لبنان يواصل دعم الشعب الفلسطيني ويكرر حقه في بناء دولة مستقلة عاصمتها القدس وفي عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. ويتعين إجراء المفاوضات في إطار معايير مقبولة ووفقاً للقانون الدولي، وأي محاولة لتحقيق سلام جزئي لن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية.

36 - **السيد غيرتسه (ناميبيا):** قال إنه على الرغم من التحديات التي واجهتها اللجنة مؤخراً، فمن الأمور السارة رؤية الدعم الذي قدّم إلى اللجنة بواسطة تجديد ولاياتها من قبل الجمعية العامة، وكذلك القلق الذي أعربت عنه دول أعضاء عديدة في ما يتعلق بالانتهاكات الصارخة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والهجمات المتزايدة بلا هوادة التي تستهدف مبدأ تعددية الأطراف. وقال إن عدم القدرة الظاهري على مواجهة منتهكي قرارات الأمم المتحدة وقراراتها على نحو فعال والدفاع القوي عن تعددية الأطراف جعل الدول الأعضاء عرضة للاتهامات

الأخير لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2019. وفي الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي، التي عقدت في أيار/مايو 2019، شدد رئيس أفغانستان على أن عدم الاستجابة لمناشدات الشعب الفلسطيني حرم عدة أجيال في الشرق الأوسط من فرصة العيش في استقرار وازدهار.

30 - وقالت إن أفغانستان، باعتبارها بلداً خبر بصورة مباشرة الصراع والدمار، تترك أهمية التعاون والتضامن في خضم الأزمات. وكمؤشر على الصلة المتينة التي تربط بين شعبي أفغانستان وفلسطين، ساهمت حكومتها بمبلغ يقارب 78 مليون ريال أفغاني في ميزانية الأونروا، وكان بمثابة مساهمة مالية ورسالة مفادها أن شعب أفغانستان سيواصل دعمه للفلسطينيين في جهودهم في سبيل تحقيق السلام والأمن والازدهار لفلسطين والشرق الأوسط بأكمله.

31 - **السيد عديد (ماليزيا):** قال إن بلده سيواصل دعم الجهود الملموسة والصادقة لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، ومن خلال المفاوضات التي تشمل الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، ستستضيف ماليزيا مؤتمراً دولياً في كوالالمبور في شباط/فبراير 2020 تحت شعار "دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني". كما ستستضيف ماليزيا المؤتمر الثالث لرابطة البرلمانيين من أجل القدس في شباط/فبراير 2020، تحت شعار "صوب استراتيجية فعالة لإنهاء الاحتلال".

32 - **السيد دجاني (إندونيسيا):** قال إن دور اللجنة أصبح أكثر أهمية وأكثر إلحاحاً من أي وقت مضى نظراً للتطورات الحالية التي أعقبت إعلان خطة فلسطين وإسرائيل التي اقترحتها حكومة الولايات المتحدة. وتتطلب الحالة على أرض الواقع مضاعفة الجهود للنهوض بقضية الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، على اللجنة أن تؤكد رفضها لخطة الولايات المتحدة، التي لم تستوف حتى الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. وينبغي للجنة أيضاً أن تواصل تعزيز عملها مع البلدان الأخرى وتعاونها مع الأمم المتحدة لضمان مراعاة تطلعات الفلسطينيين وحصول اللاجئين الفلسطينيين على مساعدة إنسانية مستمرة. وقال إنه من الضروري توقع الانعكاسات السلبية لخطة الولايات المتحدة على الناس الموجودين على أرض الواقع، والاستمرار في تسليط الضوء على القضية وضمان استمرار اهتمام المجتمع الدولي بها. ويجب أن تمد اللجنة جسور التواصل مع جمهور أوسع، يشمل الجامعات ومراكز الفكر والمؤثرين

النزاع، وهو الأمر الذي يقتضي إقامة دولة فلسطينية، تكون القدس الشرقية عاصمة لها، وعودة اللاجئين الفلسطينيين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع.

41 - وأوضح أن اللجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ترفض الخطة التي اقترحتها الولايات المتحدة لإسرائيل وفلسطين لأنها تقوض السلام والمعايير الدولية المتفق عليها؛ وتنتهك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف؛ وتقوض قواعد القانون الدولي، بما في ذلك عدم جواز ضم الأراضي بالقوة؛ وتعزز الاحتلال؛ وتقوض السلم والأمن الدوليين؛ ولا تلبّي الحد الأدنى من متطلبات حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته؛ وتتعارض مع عملية السلام.

42 - واستطرد بقوله إن منظمة المؤتمر الإسلامي قامت بعدد من الأنشطة لدعم فلسطين منذ بداية عام 2020، منها اجتماع عقد في 8 كانون الثاني/يناير لتقديم آخر المستجدات عن خطة لدعم القطاعات الحيوية في القدس مثل التعليم والإسكان والصحة والشباب. كما أنها ستعقد مؤتمراً دولياً حول الوضع في القدس.

43 - السيد إدريس (مصر): قال إن بلاده شاركت، في إطار جهودها لدعم الشعب الفلسطيني ومتابعة قضية فلسطين على الصعيد الثنائي وفي محافل أخرى، في المداولات التي جرت في القاهرة لتعزيز التنسيق بين الدولتين. ولا تزال مصر تؤيد الموقف المشترك الذي اتخذته جامعة الدول العربية، وتؤكد من جديد التزامها بحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين على طول حدودهما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفق معايير مبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن. وسيستضيف مؤتمر القمة العربية المقبل، الذي سيخاطب فيه رئيس وزراء مصر المؤتمر لإعادة تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، الفرصة لتجديد الدعم الأفريقي للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

44 - السيد البعني (تونس): قال إن شعب فلسطين عرضة للخطر من جراء استمرار الاحتلال من جانب واحد وسياسة الاستيطان التوسعية التي تتبعها إسرائيل. ويكرر وفده دعمه الثابت للشعب الفلسطيني وسيواصل مساعدته على تعزيز حقه في تقرير المصير والدولة المستقلة. فضمان حقوق الشعب الفلسطيني هو السبيل الوحيد لضمان السلام في المنطقة، ويجب أن تقوم أي مبادرة على حل الدولتين وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية. لأن النقاعس عن التعامل مع قضية فلسطين في سياق القانون الدولي لن يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات في الشرق الأوسط

المحتملة بأنها شريكة في جريمة تقويض المبادئ والواجبات التي نص عليها الميثاق.

37 - وقد أوكلت إلى اللجنة مسؤولية مساعدة شعبي إسرائيل وفلسطين في تسوية خلافتهما. لكن على الرغم من اتخاذ قرارات ومقررات تهدف إلى تمكين اللجنة من تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والمساعدة على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحشد الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني، لا تبدو في الأفق نهاية للصراع والمظالم المرتكبة. وعلى الرغم من الإدانات الموجهة ضد حكومة إسرائيل ومؤيديها بسبب الأعمال الانفرادية التي ارتكبتها، فإن حقوق الشعب الفلسطيني لا تزال تتضاءل وأصبحت الدول الأعضاء عاجزة عن الدفاع عن العدالة.

38 - ويقع على عاتق اللجنة واجب جماعي ومسؤولية أخلاقية للحيلولة دون وقوع مزيد من انتهاكات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وضمان وفاء الطرفين بالتزامتهما نحو إيجاد حل سلمي وعادل للصراع. غير أن التطورات الأخيرة، التي يبدو أنها عمقت الانقسام بين الطرفين وتوشك أن تتسبب في انتكاس آفاق حل الدولتين، تثير قلقاً بالغاً.

39 - وأوضح أن ناميبيا كانت ترزح تحت نير الاستعمار وقد واجهت العديد من التحديات التي تواجهها دولة فلسطين، بما في ذلك التوسع غير القانوني للمستوطنات، وتدمير ومصادرة الممتلكات، والاحتجاز غير القانوني والإداري، والمعاملة والظروف اللاإنسانية، والبطالة، والفقر وانعدام الأمن الغذائي. وقد عززت تلك التحديات ضرورة الوجود المستمر للأونروا وغيرها من منظمات حقوق الإنسان. لذلك، فإن وفده يرحب بتجديد ولاية الوكالة من قبل الجمعية العامة، وكذلك بالجهود المتضافرة التي تبذلها الوكالة وشركاؤها لضمان توفير الخدمات الحيوية لأكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني من الفئات الضعيفة. ويسلم وفده بأهمية القضايا ذات الأولوية المبينة في برنامج عمل اللجنة ويرحب بعملها المستمر لدعم شعب فلسطين. فالعالم بحاجة إلى تعاون متعدد الأطراف أقوى من أجل دعم السلام المستدام.

40 - السيد مهديف (المراقب عن منظمة التعاون الإسلامي): قال إن وفده واثق من أن الشعب الفلسطيني سيحبط، بدعم من جميع أنحاء العالم، أي محاولة لتقويض حقوقه المشروعة وإعمال تلك الحقوق وفقاً للقانون الدولي. وذكر أن منظمة المؤتمر الإسلامي ترفض أي محاولة لتقويض حقوق الشعب الفلسطيني، وتؤكد من جديد أن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية هي المرجع الوحيد لحل

48 - السيدة بحوث (الأردن): قالت إن بلدها سيواصل دعم عمل اللجنة والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني حتى يحقق طموحه في بناء دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بمقومات البقاء ضمن حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وقالت إن الأردن، الذي يري الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، سيواصل صون الهوية العربية والإسلامية والمسيحية للقدس والحفاظ على وضعها التاريخي الحالي.

49 - وأوضحت أن أي مبادرة وخطة سلام يجب أن تراعي حقوق الشعب الفلسطيني، تمشياً مع حل الدولتين، وكذلك المرجعيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع. ووفقاً للقانون الدولي، لا بد من ضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم والحصول على تعويضات.

50 - السيد إرميدا كاستيو (نيكاراغوا): قال إن هناك مصاعب جمة في ضمان حقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق السلام المنشود. لذلك من المهم أن تضاعف اللجنة جهودها للامتثال لقرارات الأمم المتحدة التي تدافع عن الحقوق الدولية للشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين داخل حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وقال إن نيكاراغوا تكرر الإعراب عن تضامنها مع قضية وحقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، وستواصل الوقوف إلى جانبهم في كفاحهم الطويل الأمد لتحقيق السلام والعدالة، والأهم من ذلك كله، لضمان أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

رفعت الجلسة الساعة 16:45.

والعالم. وقال إن تونس، بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، ستواصل دعم الشعب الفلسطيني من خلال تشجيع الإجراءات المتعددة الأطراف للدفاع عن السلام الدائم وحماية شرعية دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، المقامة على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

45 - السيد سميرانا طوريليو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن الحالة الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية وحالة حقوق الإنسان في العالم قد تدهورت نتيجة للاحتلال المنهجي لإسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. لذلك ينبغي لحكومة إسرائيل أن تنهي الاحتلال امتثالاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأي محاولة لتغيير الطابع التاريخي والديمقراطي والمتعدد الثقافات للقدس والسيطرة على المنطقة ستتجاهل الموقف العالمي الداعي إلى حل الدولتين، الذي اعتبرته معظم الدول الأعضاء أفضل طريق ممكن نحو السلام، على نحو ما تجسده قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

46 - والتزاماً من دولة بوليفيا المتعددة القوميات بشدة بالجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بالوسائل السلمية، فإنها أعربت عن دعمها الكامل لخريطة الطريق المستندة إلى الأداء لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية. كما أنها تؤكد من جديد دعمها لحل الدولتين الذي يسمح بإقامة دولة فلسطينية حرة وذات سيادة ومستقلة، داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

47 - السيد بحر العلوم (العراق): قال إنه من الضروري الوقوف تضامناً مع الشعب الفلسطيني واتخاذ التدابير اللازمة ضد أي خطة أحادية قد تنتهك حقوقه وتقوض عملية السلام. ويتعين على الدول أن تعمل يداً في يد لتنفيذ قرار الجمعية العامة 194 (د-3)، الذي نص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. وقال إن وفده يجدد تأكيد موقفه المبدئي القائل بأن التسوية العادلة لقضية فلسطين لن تتحقق إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تمشياً مع مبادرة السلام العربية والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع. ويدعو وفده أيضاً جميع الدول التي لم تدعم بعد التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني والاعتراف بدولة فلسطين، إلى القيام بذلك. وكما أوضحت جامعة الدول العربية في اجتماعها الوزاري، فإن خطة السلام المزعومة التي اقترحتها الولايات المتحدة لن تحقق سلاماً عادلاً وشاملاً على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع.